

الفساسة العمرانية فف الجزائر من منظور نقدي
Approche critique de la politique urbaine en
Algérie

د. خدافف محمد*

أستاذ محاضر جامعة سعفة
جامعة مولاف الطاهر ، سعفة.

kheddaouimed@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022 / 03 / 14 تاريخ القبول: 2022 / 05 / 30 تاريخ النشر: 2022 / 06 / 06

الملخص :

تهدف الدراسة إلى تعقب تطور الفساسة العمرانية فف الجزائر فف خطوطها العرففة من منظور نقدي وتحاول إبراز الجوانب السكوت عنها فف الدراسات الأخرى إذ تبفن جهود الدولة الوطنية فف المجال الإسكان وتهيئة الإقليم لكن تركف أكثر على الجوانب التي أهملت الفسلطات العمومية فف رسم فساستها العمرانية من خلال قراءة التناقض بفن خطابها الفساف الرسمى وواقع الحقل العمراف وقفاف أثارها على فساسة التشغيل وقراءة البعد الأمنف للفساسة العمراف وأهمفها فف الحفاظ على الوحدة الوطنية.

الكلمات المفتاحفة: الفساسة العمراف، تهيئة الإقليم، فساسة التشغيل، التخطيط الحضرف، البعد الأمنف

Résumé:

* أ. خدافف محمد

L'approche critique permet à l'étude de suivre les grandes lignes de l'évolution des politiques urbaine en Algérie et tout en soulignant les efforts de l'état nation dans le domaine du logement et de l'aménagement du territoire, elle s'applique a analyser les non-dits a travers une lecture de la contradictions entre le discours politique officiel et la réalité du terrain tout en mesurant les effets de la politique urbaine de l'Algérie sur la politique de l'emploi et sur la sécurité du territoire ainsi que son rôle dans l'unité nationale.

Mots clés: Politique urbaine, Aménagement du territoire, Politique de l'emploi, Planification urbaine, Dimension sécuritaire, Unité nationale.

مقدمة:

تختلف السياسات العمرانية والبرامج التنموية المرتبطة بها من دولة لأخرى تبعا لاختلاف المقومات الجغرافية والإمكانات التنموية واختلاف شبكة الاستقرار الحضري وسياقها وعمقها التاريخي والعوامل المؤثرة فيها. وعملها يبرز الاختلاف بين الدول المقدمة والدول النامية من خلال معالم وصور الحياة العمرانية التي شكل التغير والتخطيط أساس ديناميكية الحياة العمرانية للمجتمعات، ففي الوقت الذي إستطاعت الدول المتطورة أن تحقق أشوطا متقدمة في مجال بناء المدن والمراكز الحضرية وترقيتها اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وسياسيا وثقافيا. تعيش الدول النامية أوضاعا في بعض الأحيان مأساوية تتميز بالمشاكل والأزمات المرتبطة بالتحضر وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تزداد مع زيادة حاجات مواطنيها وتقهر ظروف معيشتهم ما فتح الباب على مصرعيه لتدخل القوى الأجنبية سواء الرسمية أو غير الرسمية في شؤونها بإسم حماية حقوق الإنسان وغيرها من الأغطية الشرعية والإنسانية. ما يستوجب على هذه الدول إذا أرادت الحفاظ على سيادة

قراراتها وتوطيد شرعية الأنظمة السياسية فيها العمل على توفير الحياة الكريمة لشعوبها والتي لا يمكن تحقيقها دون حوكمة التخطيط والتسيير والتنفيذ فيها وخصوصا في المجال العمراني لكونه يمثل قاعدة الانطلاق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وهذا ما سعت إليه الجزائر من خلال التأقلم من جهة مع الركب الحضاري العمراني الحديث ومن جهة ثانية الاستجابة لمتطلبات وحاجات مواطنيها من خلال الجهود التي بذلتها الدولة الوطنية لتهيئة مجالها بغض النظر عن ايجابياتها وسلبياتها. لقد تعاملت الجزائر مع معضلة التنمية في جميع أبعادها بمنطق الدولة الاجتماعية التي يقع على عاتقها تحقيق الحياة الكريمة لمواطنيها فتبنت سياسات تنموية كانت السياسة العمرانية حجر زاويتها بالنظر إلى العلاقة الوطيدة بين هذه الأخيرة والتنمية. وشهدت تحولات برزت في آثار التحضر والتصنيع والتحديث مع ما صاحب ذلك من مشاكل ومعضلات.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الوطنية خلال فترة تنيف عن ست عقود فما زالت معضلة التنمية تطرح بحدة في كل أبعادها فلا أزمة السكن تم القضاء عليها رغم الإنتاج الهام من المساكن بمختلف الصيغ ولا مشاكل التهيئة تم القضاء عليها ولا مشاكل النقل في المراكز الحضرية تم التغلب عليها والتلوث البيئي الذي تزداد حدته ناهيك عن الأحياء الفوضوية الظاهرة التي رغم الجهود لم يتم القضاء عليها واستمرار الهجرة الريفية نحو الحواضر الكبرى مما يزيد من تعميق مشاكلها الحضرية.

تشهد التغيرات التي تعرفها الجزائر منذ فترة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ظل رهانات دولية حديثة على الحاجة إلى إعادة قراءة للمشاكل التي تعرفها والمرتبطة أساسا بالعمران وضرورة إعادة موضعتها في إطار شبكة قراءة تعتمد حوكمة السياسة العمرانية كفاعل محوري

للسياسات القطاعية الأخرى المشكلة للسياسة العامة. و عليه تطمح الدراسة إلى تعقب السياسة العمرانية التي انتهجتها الجزائر من منظور نقدي يبحث في جوانب مسكوت عنها لتصبح شبكة قراءة للفشل النسبي للتنمية. إن الدراسة تحاول الإجابة على السؤال التالي: ما هي الجوانب التي سكنت عنها السياسة العمرانية في الجزائر وكانت وراء تراكم المشاكل وفشل التنمية المنشودة؟ فضلنا توظيف المنهج الوصفي التحليلي في العمل الذي قسمناه إلى ثلاث محاور رئيسية تناول المحور الأول مجموعة من المفاهيم المتداولة في الحقل العمراني، بينما خصصنا المحور الثاني لتعقب تطور السياسة العمرانية في الجزائر واستقراءنا في المحور الثالث المخرجات المسكوت عنها لهذه السياسة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة العمرانية والمفاهيم القريبة منها

يتم تداول الكثير من المفاهيم المرتبطة بالعمران مثل السياسة العمرانية والتخطيط العمراني والحضرية والتحضر وغيرها، والتي قد توحي بأنها تعني نفس الشيء خصوصا وأن الخطاب الإعلامي كثيرا ما يرددتها، لكن الدراسات العلمية التي انصبت عليها تؤكد الاختلاف فيما بينها حتى وإن كانت تشترك كلها في حقل العمران. ولذلك فإن استعراضها بصورة مقتضبة يسهل علينا الخوض في السياسة العمرانية للجزائر.

المطلب الأول: السياسة العمرانية:

تعد من السياسات العامة الكلية وتحضى باهتمام جميع الفواعل في المجتمع من رأي عام وأحزاب سياسية وشخصيات سياسية ومجتمع مدني بالنظر إلى ارتباطها بالاهتمامات الأساسية للمواطن مثل السكن والعمل والصحة والترفيه والنقل والترفيه وغيرها. عرفها "فهومي الفهداوي" بأنها الإستراتيجية التي تعدها

الدولة قصد التحكم في العمران.(1) فالسياسة العمرانية تشير سياقاً إلى السياسة العامة المحلية المطبقة على مستوى مدينة أين لا يمثل العمران إلا مجال للتنبؤ بالسياسة القطاعية المنتهجة في المناطق الحضرية عقر الأنشطة السياسية والحركات الاجتماعية الاحتجاجية والنزاعات التي تنشأ حول المجال العقاري بالنظر إلى أهميته وقيمه الاقتصادية والاجتماعية.

وحتى يتضح لنا مفهومها أكثر نعود للتعريف التي قدمت للسياسة العامة منها تعريف "جيمس أندرسون" James Anderson الذي اعتبرها منهج عمل يتبعه فاعل أو أكثر للتعامل مع مشكلة ما. ونظر إليها "كارل فريديك" Karl Friedick على أنها برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئته المحددة لتحديد الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو تحقيق غرض مقصود.(2)

وبإسقاط تعريف كل من "أندرسون" و"فريديك" على العمران يمكننا القول أن السياسية العمرانية هي منهج العمل الذي يتبناه ويطبقه صانعو القرار بالتعاون مع المتدخلين في القطاع العمراني بهدف حل -التعامل مع- المشاكل التي يطرحها التحضر الحديث والمرتبطة أساساً بتنامي الحاجات العامة (سكن، صحة، تعليم، نقل، تواصل، ترفيه...) ومحدودية الموارد مهما كان حجمها خصوصاً الأوعية العقارية -الأرض- والإلتزام القانوني والأخلاقي بحماية البيئة.

1- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة، منظور في البيئة والتحليل (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص 38.

2- جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة. ترجمة: عامر الكبسي (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999) ص 15-18

لذلك لا بأس أن نستعير أهم سمة للسياسات العامة الكلية التي أشار إليها الأستاذ "فهيم الفهداوي" ونسقطها على العمران عندما أشار إلى أنها تتطلب التوفيق بين "الخيار العام" الممثل في توجه غالبية شرائح المجتمع بالنظر إلى حاجاتهم من سكن وصحة وتربية ونقل واتصال وترفيه وبين "خيار السياسة" الذي يمثل توجهات صانعي السياسة العامة انطلاقاً من كونه الخيار المتوقع من حيث نتائجه لطرفي التعامل مع القضايا الخلافية بصورة يستفاد فيها أقصى الاستفادة من الموارد المتاحة وتحليل انعكاس ذلك بصورة منظمة استناد إلى النتائج المتوقعة عن ذلك الخيار.(3)

كما يمكننا القول أن السياسة العمرانية هي ذلك البناء الإستراتيجي الذي يهدف في نفس الوقت إلى:

- تنظيم النسيج العمراني وترشيد استغلال الأوعية العقارية في الريف والمدينة.

- إشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.

- عقلنة استخدام الموارد المتاحة في إطار سياسة تحمي البيئة وحقوق الأجيال المستقبلية في تلك الموارد.

- تحديث البنيات العمرانية والحضرية بما يتوافق مع العصر الحديث (الرقمنة والذكاء الاصطناعي).

تتصهر مجموعة من السياسات القطاعية وتتكامل لتشكل كلا متكاملاً مثل سياسة الإسكان والسياسة البيئية والسياسة العقارية وسياسة التهيئة والتعمير والسياسة الفلاحية والسياسة السياحية لتشكل كلا يعرف بالسياسة العمرانية وهي سياسة عامة تحضى بإهتمام الفاعلين سواء كانوا أفراد أو مجموعات أو مؤسسات للكثير من الأسباب المرتبطة بأهداف أولئك الفاعلين.

3- فهيم خليفة الفهداوي، مرجع سابق الذكر، ص 60

المطلب الثاني: التحضر

من المفاهيم المستخدمة كثير في المجال العمراني والبيئة وإدارة المدن المستدامة فنقرأ السياسة الحضرية والنمو الحضري والتهيئة الحضرية والتسيير الحضري وغيرها من عبارات قد تختلف دلالاتها العلمية من تخصص أكاديمي إلى الآخر. واستعمل الرومان المصطلح للدلالة على المدينة وخاصة مدينة روما. وفي لسان العرب "لابن منظور" المقصود بالتحضر هو التواجد والحضور الدائم والاستقرار والإقامة في المدن والقرى وهذا خلافا للبداءة(4) ويعرف منجد علم الاجتماع مفهوم التحضر على أنه الانتقال من الحياة الريفية إلى المدن للعيش ويكون هذا الانتقال بسبب الهجرة إذ ينبغي على الشخص أو الجماعة أن تتكيف مع نمط العيش والقيم السائدة في المدينة. وينظر إليه على أنه الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية بالصورة التي تدفع الفرد أو الوحدة الاجتماعية إلى التكيف مع النظم والقيم والسلوكات السائدة في المدينة. وعليه فالتحضر هو العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق هجرة القرويين للمدن مع ما يرافقها من تغيرات تحدث على طبائع وعادات وطرق معيشة السكان الذين أتوا من الريف.(5)

ربط "رالف توملنسون" Ralph tomlliston بين مفهوم التحضر والهجرة إذا أن هجرة سكان الريف إلى المدن الصغرى والكبرى كمستعمرات بشرية على درجة عالية من الكثافة السكانية وراء ظاهرة التحضر، لكون السكان يقيمون متجاورين في منطقة مخصصة لوظيفة السكنية ويعملون غالبا في الأنشطة

4- أبو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج 4 (بيروت: دار صادر، ب.ت) ص 466

5- هبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة (بيروت: دار النهضة العربية، ط7، 1981) ص 23

غير الزراعية مثل التجارة والخدمات والإدارة والصناعة. وهذا تعريفا جزئيا للتحضر لأنه يكتفي بربطه بعمل واحد هو الهجرة الريفية رغم أن هنالك عوامل أخرى تساهم فيه.

وتدرك "ريتشارد سترين" Richard Stren ذلك عندما اعتبر أن التحضر(6) يعني نمو نسبة أو حجم السكان الذين يعيشون في مناطق حضرية. كما أنه يتضمن عملية اقتصادية وتحول اجتماعي في أسلوب الحياة. وبذلك يشمل التحضر حسبه على خاصيتين: تتمثل الأولى في انتقال سكان المناطق الريفية خصوصا أولئك الذين لا يشتغلون في الزراعة للعيش في المراكز الحضرية. وتشمل الخاصية الثانية مجمل التغييرات التي تظهر على حياة هؤلاء السكان بعد انتقالهم من الريف إلى المدينة، بالنظر إلى محاولاتهم التأقلم مع أساليب الحياة الحضرية، والتي تشمل التغييرات في القيم والاتجاهات وأنماط السلوك.(7)

المطلب الثالث: التخطيط الحضري

ويسمى أيضا بالتخطيط الإقليمي ويستمد مفهومه من كلمة تخطيط في حد ذاتها التي انتقلت من عالم الاقتصاد الذي وظفها في دراسة النمو الاقتصادي. يمكن النظر إليه على أنه أسلوب علمي يعمل على تقديم حلول وبدائلها للمشكلات المطروحة أو المتوقع حدوثها في مجتمع ما. ويأخذ هذا الأسلوب شكل خطة

6- يفرق علماء الاجتماع بين التحضر والحضرية، إذ يرى "إرجون برجل" أن التحضر بمثابة عملية في حين أن الحضرية حالة أو ظروف قائمة وعليه فالتحضر يمثل الجانب الدينامي في حين تمثل الحضرية الجانب الثابت والمستقر. ولا يعتبر "عاطف غيث" في تحديده للحضرية على أنها مجرد طريقة في التفكير أو السلوك الإنساني. فالإنسان الحضري أيضا أينما كان يتوافق باستمرار مع الجديد والتغير، وكلما زادت المدينة بعدد سكانها كلما اتسعت الخدمات فيها حتى تصبح مركز جذب لمناطق واسعة حولها وكلما زاد أيضا اعتمادها على غيرها من المدن على الأقل في القطاع الصناعي والتجاري.

7- سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري. المفاهيم-القضايا-المشكلات (الإمارات العربية المتحدة: الأفاق المشرقة ناشرون، 2014) ص 12-13

وبدائلها منظمة ذات سياسة وإستراتيجية وأهداف محددة وواضحة لفترة زمنية محددة. وتأخذ هذه الخطة بعين الاعتبار الإمكانات والموارد المادية والمالية والبشرية المتوفرة أو المتوقع توفرها ضمن محددات حالية أو مستقبلية. ويشترط في الخطة أن تكون كلية شاملة مستمرة وفي نفس الوقت مرنة يمكن تكييفها تبعاً للمستجدات. وعليه يمكن القول أن التخطيط هو أي تصور مسبق في حالة رسم السياسات والبرامج وتنفيذها وتقييم ذلك التنفيذ.(8)

وعليه فالتخطيط الإقليمي تعبير عن الحكم المحلي واللامركزية في إدارة الشأن العام، وهو عبارة عن دراسة للموارد الطبيعية والبشرية سواء تلك المستغلة أو الكامنة لمنطقة جغرافية محددة بذاتها قد تكون إقليم أو محافظة أو فيدرالية أو بلداً بأكمله. وعرفه "لوقان" Logan بأنه أسلوب تخطيط تنموي لإقليم معين بذاته بهدف التوزيع العادل لمكاسب التنمية الاقتصادية وإشباع الحاجات الأساسية لسكانه وتفعيل دورهم في عملية التنمية(9) وتعزيز اعتمادهم على الذات ورفع مستوى معيشتهم وصيانة البيئة.(10) وفي الحقيقة التخطيط العمراني في جوهره جزء من التخطيط الوطني لا يتعارض معه بقدر ما يكمله. وعرفه "بالدوين" Baldwin بأنه أسلوب لاستخدام الموارد المتاحة في المجتمع لما يحقق له الحصول على أقصى إشباع ممكن للحاجات الأساسية.

8- أرنست آر الكسندر، المداخل إلى التخطيط، مدخل إلى نظريات التخطيط المتداولة، آراء ونتائج ترجمة: فيصل عبد العزيز المبارك (الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، 2001) ص 20

9- هذا تطبيق من تطبيقات الديمقراطية التشاركية.

10- ثائر مطلق محمد عياضرة، التخطيط الإقليمي، دراسة نظرية وتطبيقية (عمان: دار حامد، ط1، 2009) ص 101

والتخطيط الحضري حقلًا علميًا تنصهر في بوتقته تخصصات عدة تعني بالحياة الحضرية في جميع جوانبها من بينها: علم السياسة والاجتماع والاقتصاد والقانون والبيئة والهندسة وغيرها. يهدف إلى تقييم الحياة العمرانية والريفية وإيجاد حلول لأزمات التضخم السكاني وزيادة الطلب على الخدمات العمومية والأحياء الفوضوية وأزمات المرور والتزويد بالمياه الصالحة للشرب وتلوث البيئة وما ينجم عنه في الصحة العمومية.(11)

إنه منهج تهيئة منطقة في إطار إستراتيجية لتوزيع الساكنة والموارد المخصصة لهم توزيعاً عادلاً ومحكماً بالنظر إلى تأثيره بشكل فعال في التوزيع والترتيب المكاني للأهداف والوظائف والبرامج من خلال إجراءات الضبط في استخدام الأرض في المدينة والريف على حد سواء بغية تحقيق العدالة في مجالات الإسكان والصحة والخدمات الثقافية والترفيهية مع ضمان التنسيق والتكامل.(12)

المطلب الرابع: التنمية العمرانية:

التنمية(13) عملية تغيير مقصود وموجه مرتبط بالمواصفات المطلوبة فيها وتهدف إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع. اعتبرها "ويدنر" Widner تشكل حالة ذهنية أو رغبة

11- شفق الوكيل، التخطيط العمراني -المبادئ، الأسس، التطبيقات- ج1

(ECOPA: 2006) ص 3

12- فائق جمعة المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية (ورقة قدمت في أشغال المؤتمر الإقليمي "المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، عمان يناير 2008) ص6

13- لغة مصطلح التنمية منحوت من النمو الذي يعني ارتفاع الشيء عن موضعه إلى موضع آخر. وكان "يوجين ستالي" Eugene Stalye في كتابه "خطة تنمية العالم " الصادر سنة 1889 أول من استعمله لكنها وردت عند "أدم سميث" Adem Smith في كتابه "بحوث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم". كما استخدمها "جوزيف شومبتر" J. Champter

وإتجاه سيكولوجي أكثر منها هدفا محدد في حين يربطها "جوزيف سبينجلر" Spengler بزيادة قائمة الأشياء (السلع والخدمات) المرغوب فيها والمفضلة وهذا ما يجعل التنمية عملية مستمرة ومتجددة بتجدد رغبات أفراد المجتمع. أما "والت رستو" Roustow فقد ربطها بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها بتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة. ويعتبرها "شوداك" Chodak عملية تغيير جذري في المجتمع من نواحي مختلفة. ويربطه "عبد المنعم شوقي بين مفهومها وسياساتها. هذه التعاريف وغيرها عندما يربط بين مفهومها وسياساتها. (14)

وبإسقاط هذا المفهوم على المجال العمراني يمكننا أن نعرفها على أنها العملية التي تهدف لارتقاء البيئة مع توفير الاحتياجات الأساسية من سكن وعمل وخدمات عامة وضرورات الاتصال وشبكات البنية الأساسية في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون أن يتعارض ذلك مع البيئة الطبيعية أو يهدر مواردها. فالتنمية كتغيير جذري وعملية تراكمية مستمرة ومتجددة تنصب على المجال العمراني مستعملة التخطيط العمراني كأداة وأسلوب علمي لتحقيق ما يلي:

- الحفاظ على البيئة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة.
- توفير ظروف المعيشة الملائمة للسكان والتي اعترف بها ميثاق حقوق الإنسان كحاجات ضرورية مثل السكن اللائق وفرص العمل والتنقل والصحة والتعليم والفضاءات الثقافية والترفيهية ووسائل الاتصال والبنية التحتية والهياكل القاعدية التي تسهل الحياة في التجمعات السكنية وغيرها من خدمات.

14- خداوي محمد، سياسات سياسات التنمية في المغرب العربي، الجزء الأول: الإطار المعرفي للتنمية. مطبوعة موجه لطلبة ماستر علوم سياسية دراسات مغربية، جامعة سعيدة (غير منشورة)، الموسم الجامعي 2016-2017 ص 9

- بناء إستراتيجية عمرانية بما يتناسب مع محددات المكان وطبيعة الموارد الطبيعية والمادية المتاحة.

- الأخذ بعين الاعتبار في العملية التنموية العمرانية النسق الثقافي الكلي للمجتمع أي البناء الاجتماعي بكل ما تحمله الكلمة من معنى علمي (طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المشكلة لموروث المجتمع، القيم والعادات والتقاليد والأعراف المترسخة في المجتمع والتي تشكل خصوصيته الثقافية بل قل هويته).

- التنمية العمرانية عملية تنسيق بإمْتياز إذ أنها تربط بين الحاجات والموارد وضرورات الحفاظ على البيئة، إنها تهفو إلى تحقيق العمارة الخضراء والمدينة المعلوماتية ووسائل النقل الخضراء وغيرها من المفاهيم الحديثة التي تدخل في إطار التخطيط الحضري المستدام.

المطلب الخامس: التهيئة العمرانية:

تعرف على أنها عملية تنظيم وإعداد المجال وإستغلاله وإستعماله وفقا للسياسة الحضرية العامة وذلك حسب الإمكانيات التكنولوجية والمستويات وتهدف أيضا إلى دراسة العلاقات العامة والخاصة لكل مجتمع.(15) وبهذا المنظور تكون التهيئة العمرانية عمليا عبارة عن تدخل السلطات العمومية في النسيج العمراني بالصورة التي تحقق الحياة الكريمة للسكان أي تطويع المحيط الطبيعي الذي أنشأ عليه النسيج العمراني بالصورة التي تحقق تلك الحياة، وتأخذ التهيئة العمرانية صور متعددة نذكر من بينها:

15 -Dahmani mohamed, Planification et aménagement du territoire : quelques éléments théoriques et pratiques, Alger, OPU, 1984, p13

- تنظيم الحياة العمرانية من خلال سياسة عمرانية متناسقة وحاجات الساكنة وطبيعة الموارد المتوفرة مكانيا وتنظيم عمليات البناء والتشييد في النسيج العمراني عن طريق تبني أدوات تهيئة وتعمير رشيدة بالإضافة إلى وضع مخططات عقلانية مثل مخطط النقل ومخطط الحماية من الكوارث وبرامج تستشرف مستقبل توسع ذلك النسيج في أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- تهيئة وتطويع المحيط العمراني لما يستجيب للحياة الحديثة مثل شق الطرقات مد شبكات الصراف الصحي والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والغاز والهاتف والانترنت دون الإخلال بالتوازن البيئي.

المطلب السادس: السياسة الحضرية:

عبارة عن مجموعة من القرارات التي تركز على العمليات المميزة لوحدة حضرية محددة لتجهيزها وتنميتها. كما يمكن النظر إليها على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية بضمان تسيير عمراني متطور ومتوازن مع تحديد الأهداف والوسائل والموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة والمطلوبة لتحقيقها، من أجل تحديد حالة البناء الاجتماعي وكيفية تسييره في مرحلة ما وحسب الوضع التاريخي لشروط المراقبة لحماية المكان والظروف المحيطة به على جميع المستويات الوطنية والجهوية والمحلية في ظل السياسة الاجتماعية (16) كما تعرف إجرائيا على أنها مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتبناها الدولة وبالتحديد مؤسساتها المكلفة بالإدارة

16- عبد العزيز عقاقبة، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة. تحت إشراف: د. مبروك غضبان. قسم العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة. الموسم الجامعي 2009-2010. ص 19

الحضرية بهدف تسيير وتنظيم المجالات الحضرية وتشكيل نسيج عمراني عصري متطور ومتوازن يتم استغلاله من طرف السكان تبعاً للإمكانيات المادية والبشرية ووفقاً للأهداف الوطنية والجهوية والمحلية أخذة بعين الاعتبار سياسة التجهيز كالمسكن والتعليم والتهيئة العامة والبعد التنموي الذي تصب فيه السياسة الحضرية وفق الأوضاع التاريخية والظروف المحيطة به من أجل النهوض بالبناء الاجتماعي. (17) إن هذا يجعل من السياسة الحضرية أسلوب علمي يهدف أساساً لتعويض والتصدي للتدهور العمراني في المناطق الحضرية ومختلف المشاكل الناجمة عن ذلك والتي تشكل المنعص الأساسي لحياة الساكنة.

المطلب السابع: الحوكمة العمرانية:

يعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي صاغتها المؤسسات الدولية في العقديّة الأخيرة من القرن العشرين لإدارة شؤون المجتمعات بما يحقق حياة كريمة على المستويات المادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وقد أصبحت من أهم المواضيع لدى جميع المؤسسات والهيئات الدولية والمنظمات الإقليمية خصوصاً بعد الأزمات الاقتصادية والمالية التي عرفها العالم والتي كانت نتيجة قصور في آليات الشفافية والإدارة والرقابة والإشراف في بعض المؤسسات المالية الدولية. وكان طبيعياً أن يزيد الاهتمام بهذا المفهوم الحديث وأصبح من المفاهيم التي يقوم عليها التسيير الحديث للشأن العام ليكون الحكم الراشد من أولويات المجتمعات.

ومصطلح الحوكمة ترجمة لمصطلح *gouvernance* والذي يدلّ من الناحية العلمية على أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة. تعرفها مؤسسة التمويل الدولية بأنها النظام الذي

يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها، وعرفها البنك الدولي بأنها النظام الذي يتضمن التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام وهذا يعني أنه يجب أن يحمل في أحشائه العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومة ومراقبتها وتغييرها وقدرة تلك الحكومة على صنع السياسات وتنفيذها بنجاح وفاعلية واحترام المواطنين للمؤسسات التي تحكم تفاعلاتهم الاقتصادية والاجتماعية. وأبرز تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP جانبها الوظيفي عندما اعتبرها ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات ويشمل على الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون بمبدأ الوساطة لحل خلافاتهم.(18)

وفي سنة 1996 أصدر الاتحاد الدولي لإدارة المدن إعلانا ربط فيه بين الحوكمة والمجال المحلي بحيث اعتبرها ذلك النظام القائم على تحويل ونقل مسؤوليات الأنشطة العامة تخطيطا وتنفيذا وتقييما من المركز إلى المستويات المحلية وتبني اللامركزية المالية قصد توفير الموارد الكافية للقيام بالأنشطة بمشاركة المواطنين في صناعة القرار المحلي وتهيئة الظروف المواتية لخصخصة الاقتصاد المحلي.(19) وبذلك تعني الحوكمة مجموعة الآليات والعمليات التي تمكن المواطنين من التعبير عن مطالبهم وممارسة حقوقهم في إطار تشاوري يعبر عن

18- سليمة بن حسين، الحوكمة... دراسة في المفهوم. مجلة العلوم القانونية والسياسية عدد 10 جانفي 2015 ص 182

19- خرفي بلال، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية "دراسة حالة الجزائر". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2011-2012. ص 37

الديمقراطية التشاركية والإلتزام بواجباتهم مع خضوعهم لكافة التنظيمات والقوانين المسنة في الأصل من أجل تحقيق الفاعلية والجودة والإمتياز بإستخدام أساليب المنافسة المشروعة في ظل شفافية تسيير الشأن العام مع خضوع السلطات على جميع المستويات للمساءلة.

وتبرز العلاقة الوطيدة والضمنية بين الحوكمة والتنمية إذا تكون الأولى الوسيلة لتحقيق التنمية هذه الغاية التي طالما نشدتها المجتمعات وبالأخص في الدول النامية، وقد أصبح من المؤكد في المقاربات الحديثة لسياسات التنمية أنه لا يمكن بلوغها بدون تثمين المحلي إذ يركز على الأنشطة المحلية الأفقية التي تركز على حوكمة استغلال المجال التي تتطلب التهيئة العلمية والعقلانية التي تحقق الطموح. وقد زادت أهمية الحوكمة بالنظر إلى التطور التكنولوجي الذي بلغته المجتمعات سواء من خلال رقمنة الأنشطة أو التطور وسائل الاتصال والتواصل التي عكست وسهلت في نفس الوقت مشاركة جميع الفاعلين وتعبير المواطنين من خلال هذه المشاركة عن مطالبهم الأساسية والمرتبطة بالحياة الكريمة والتي يأتي على رأسها السكن اللائق والشغل والإحساس باستقرار مستقبلهم. وهذه الحاجات لا يمكن تحقيقها إلا في إطار وأحضان سياسة عمرانية راشدة تحققها الحوكمة العمرانية. فماذا نقصد بالحوكمة العمرانية؟

على الرغم من الأهمية القصوى التي يكتسيها المجال espace في حياة المجتمعات إلى أنه بقي لفترة طويلة يمثل البعد المسكوت عنه في مواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تطرح على المجتمعات، لكن هذه الثروة مهما كانت أهميتها المرتبطة بشساعة الدولة وتنوع أقاليمها إن لم يعقلن استعمالها ويحسن استغلالها في مجابهة مشاكل السكن والشغل والنقل زادت المشاكل البيئية، ما دعى إلى تعالي

الأصوات المطالبة بحكم راشد للشأن العام العمراني من خلال نظام تسيير مبني على صناعة القرار العمراني الذي يشترك فيه جميع الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في منافسة مشروعة ومن خلال آليات شفافة تأخذ بعين الاعتبار مطالب المواطنين المعبر عنها في ظل احترام القانون والمؤسسات بحيث تحقق الفاعلية القصوى والجودة المرجوة.(20)

المحور الثاني: تطور السياسة العمرانية في الجزائر:

منذ بناء الدولة الوطنية صنعت السياسة العمرانية للاستجابة للحاجات الملحة الآنية وللظروف والسيقات الداخلية والخارجية التي عرفتها الجزائر ما يدفعنا إلى الجزم بأنه لا يمكن الحديث عن السياسة العمرانية دون ربطها بسياقاتها التاريخية الاجتماعية والاقتصادية. لذلك سنخصص هذا المحور لتناول محطات من تطور السياسة العمرانية دون أن نطمح إلى تعقب دقائقها لأن الغرض هو قراءة نتائج هذه السياسة في أبعادها المختلفة خصوصا تلك المسكوت عنها.

كان للصدمة الكولونيالية أثارها على النسيج العمراني إذ أن تلك التي كانت متبعة كانت خاضعة للقوانين الفرنسية التي تتعارض مع طبيعة المجتمع الجزائري ومع طبيعة الملكية العقارية فيه، كما أعاد الاستعمار الفرنسي تشكيل مورفولوجيا المدن في الجزائر بحيث تتناسب ومصالحه ومصالح المعمرين وأخذت المدن طابع الهندسة العسكرية وتكتلات الاحتلال لتتلاءم مع السياسة التخطيطية العسكرية الفرنسية فسادت هذه السياسة

20 -Gilles Pinson, Le chantier de recherche de la gouvernance urbaine et la question de la production des savoirs dans et pour l'action Research on urban governance and knowledge production in and for action, lien social et politiques, Société des savoirs, gouvernance et démocratie, N: 50, automne 2003, p 42

إلى غاية القرن العشرين(21). ثم تحولت السياسة العمرانية بتحول الاستعمار من استعمار عسكري إلى استعمار استيطاني مع ما صاحب ذلك من تغير في توسع المدن ضمن مخططات مستقيمة وأفقية وإنشاء لشبكة مواصلات -طرق وسكة حديدية وموانئ- تخدم مصالحه الاقتصادية ومصالح معمره وإنشاء لمجمعات سكنية ومشاريع اقتصادية وعسكرية تتلاءم والتقدم الصناعي والاقتصادي والنمو الديموغرافي للمعمرين وزيادة حاجاتهم. ونسجل هنا أن السياسة العمرانية المطبقة كانت أداة أولاً لخدمة الاستعمار الاستيطاني وأهدافه الاقتصادية والثقافية (من الناحية الأنثروبولوجية) في الجزائر أولاً وخدمة للاقتصاد العمراني في فرنسا ثانياً، ويلاحظ ذلك على مستويين: مستوى تغيير الطبيعة القانونية للملكية العقارية في الجزائر خصوصاً العقار الفلاحي، وثانياً على مستوى تطبيق النصوص القانونية الفرنسية مثل قانون "كورميت" Cornutt المطبق على الجزائر سنة 1931 بحث خطط لإنشاء مناطق حضرية بتجهيزاتها لكن على الشاكلة الغربية وبما يتوافق واحتياجات المعمرين والفرنسيين العاملين في الوظائف الإدارية والأمنية.

ونتوقف في هذا المقام لنشير إلى بعض الكتابات مثل التي وردت عند "سعيدوني" والتي أشارت إلى التغير في السياسة العمرانية الاستعمارية مع بداية النصف الثاني للقرن العشرين بحيث توجهت إلى النجاعة في التخطيط الحضري العمراني من خلال آليات توسيع البناءات وتجهيز وتهيئة المناطق الحضرية وفق مخطط عمراني حديث يمتد على المدى الطويل وترقية الأنسجة العمرانية وإنشاء المؤسسات المدنية والعسكرية وشق

21- النذير زربيي (وآخرون)، التهيئة العمرانية بين التخطيط والواقع، بريد المعرفة العلمية والتقنية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001 ص 102

الطرقات وغيرها.(22) إلا أنه يجب التنويه إلى أن هذا التوجه في السياسة العمرانية الاستعمارية لم يستند منه الجزائريين في غالبيتهم لأنهم كانوا متروكين على هامش تلك السياسة، وإنما جاء هذا التحديث لخدمة الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمعمرين وللإستعمار. فما هي المعالم الأساسية للسياسة العمرانية للدولة الوطنية بعد تحقيق الاستقلال؟

ماذا ورثت الدولة الوطنية بعد الاستقلال؟ ورثت ضبابية في التهيئة العمرانية ناجمة عن سياسة استعمارية موجهة لحاجات السكان الأوروبيين فقط والذين غادر معظمهم الجزائر مع خروج الإستعمار ما زاد من تعقد وضع الفوضى العقارية التي كانت سائدة وتقسيم إداريا موروث عن الإستعمار مبني على أساس وجود مناطق عسكرية وقرى لأوروبيين فيما ترك الجزائريين على هامش الحياة الحضرية لا دور لهم في صناعة سياستها العمرانية. كما لا يجب أن ننسى عاملا هاما جد والمتمثل في الزيادة الهامة لسكان الجزائر بعد الاستقلال لأسباب متعددة وهذا ما أسهم مع الوقت في زيادة الحاجات العامة التي يقع على الدولة الوطنية إلزام تغطيتها. وقد بذلت الدولة الوطنية منذ استقلال الجزائر مجهودات تباينت بين الاهتمام تارة والإهمال تارة أخرى للسياسة العمرانية على حساب قطاعات السياسة العامة الأخرى. ويمكننا أن نقسم السياسة العمرانية والحضرية في الجزائر إلى الفترات التالية:

المطلب الأول: مرحلة السياسة العمرانية الممركزة (1962-)

:(1979)

حددت الوضعية التي خلفها الإستعمار وراءه في المجال العمراني والاقتصادي والاجتماعي توجهات السياسات للدولة

22- Saidouni Mounia, élément d'introduction à l'urbanisme, Histoire, Méthode, Règlement. Alger, éditions Casbah, 2001, p 80

الوطنية الفتية والتي بادرت سلطاتها إلى إنشاء المخطط العمراني المبدئي للبلديات التي يزيد عدد سكانها عن العشر آلاف نسمة ووضعت أول اللبانات المؤسساتية في عام 1965 من خلال إنشاء وزارة الأشغال العمومية والبناء للتكفل بالمجال العمراني، وإنشاء أول مكتب دراسات جزائري في الهندسة المعمارية سنة 1968 أعقبته مكاتب وهيئات أخرى كلفت بإنجاز مخططات توجيهية حضرية للمدن الجزائرية هذا على المستوى المؤسسي.(23) أما على مستوى النموذج فقد امتد العمل بالتسيير الذاتي إلى مجال تسيير المجال العمراني ما زاد من تعميق العشوائية في غياب رؤية إستراتيجية في العقديّة الأولى من استقلال الجزائر.

ومع بداية سبعينيات القرن الماضي بدأت ملامح سياسة عمرانية جديدة تظهر والقائمة على أساس التخطيط المركزي الذي شمل جميع القطاعات بالنظر إلى التوجه الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر والذي امتد للمجال العمراني وذلك ما ظهر في المخططين الرباعيين (1970-1973) (1974-1977) حتى وإن وردت البذور الجينية للتخطيط الموجه في المخططات الثلاثية التي عرفت العقديّة الأولى للدولة المستقلة.

إذ شهد المجال العمراني تخطيط وتنفيذ المشاريع الكبرى والبرامج الخاصة ناهيك عن المشاريع على المستوى المحلي من خلال المخططات الولائية والبلدية للتنمية ومخططات التجديد العمراني، وبرز خلال هذه الفترة جهد هادف لإقامة نسيج عمراني متوازن من خلال محاولة التخفيف من الضغط الديمغرافي بالنظر إلى الزيادة الديمغرافية التي بدأت الجزائر

23- Georges Mutin, La politique urbaine algérienne, In ; Politiques urbaine dans le monde arabe, France, Maison de l'orient et de la Méditerranée Jean Pouilleux, 1985, p 127

تعرفها ومشاكله على مدن الشمال(24)، كما برز الاهتمام بمشكلة الهجرة الريفية نحو المدن كعامل يساهم في العشوائية العمرانية من خلال مشروع الألف قرية اشتراكية (المصاحب لمشروع الثورة الزراعية). ونسجل عند هذه المحطة التاريخية بذرة ايكولوجية في سياسة تسيير المجال في الجزائر والذي مثله مشروع السد الأخضر بكل أبعاده التي حدث وأن تحقق بالصورة التي رسم بها.

كما ارتبطت السياسة العمرانية المنتهجة في تلك الفترة بخيار تبني نموذج الصناعات المصنعة والذي جسد من خلال المناطق الصناعية التي تم إنشائها بقوة مع التركيز دائما على المناطق الشمالية من الجزائر. وهذا يطرح تناقض مزدوج في السياسة العمرانية المتبناة فمن جهة زرعت تلك المناطق الصناعية في مناطق في الكثير من الأحيان فلاحية وعالية الخصوبة إلى درجة أنها كانت تعرف مشاكل في صيانة هياكلها القاعدية (الطرق والشبكات) بالنظر إلى طبيعة التربة الفلاحية بامتياز، ومن جهة ثانية يطرح تبني إنشاء تلك المناطق الصناعية وإن كان يستجيب لضرورات اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالشغل تناقض آخر مع أهداف السياسة الزراعية التي عبرت عنها الثورة الزراعية ومع مشروع الألف قرية اشتراكية الذي يمثل أحد صورها والذي كان يهدف إلى محاربة الهجرة الريفية بالإضافة إلى تحقيق عدالة اجتماعية وعيش كريم لسكان الأرياف وفي نفس الوقت سياسة التصنيع كانت توفر فرص عمل في المدن.

لكن تلك الجهود لم تأتي أكلها في حل مشاكل المدينة الجزائرية وحل المشاكل الاجتماعية للجزائريين (السكن والتعليم والصحة

24- شريف رحمانى، الجزائر غدا، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995) ص 64

والنقل..) وذلك للكثير من الأسباب لعل أهمها عمق الجرح العمراني الكولونيالي والتوجه السياسي للسلطات في تلك الفترة نحو سياسة التصنيع المكثف والمركز في الشمال والذي زاد من حدة الهجرة الريفية(25) وكان تأثيره عكسيا بالمقارنة مع الأهداف المرجوة من مشروع الألف قرية الاشتراكية خصوصا إذا علمنا أن نموذج الصناعات المصنعة كان دائم الطلب على اليد العاملة التي لم يعد يكتفيها ساكنة المدن.

المطلب الثاني: مرحلة إصلاح السياسة العمرانية (1979-

1990):

تأكد لدى السلطات العمومية في هذه الفترة عمق مشاكل المجال العمراني مع زيادة حاجات السكان إلى السكن والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات المرتبطة بالعمران، لذلك برز توجه إصلاحي كلي كان العمران أحد خطوطه العريضة. وتجسد هذا التوجه على مستويين: مستوى مؤسسي من خلال استحداث دائرة وزارية منوط بها مهمة التهيئة العمرانية وهي وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، كما أنشئت الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية سنة 1980 وفي 1981 استحدثت الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم ANAT أوكلت لها مهمة إعداد مخطط وطني للتهيئة العمرانية.(26) أما المستوى الثاني فهو مستوى قانوني إذ صدر قانونان يعدلان قانون البلدية والولاية ويوكلان لهما صلاحيات ويزوداهما بأدوات التهيئة القانونية والمتمثلة في المخطط الولائي للتهيئة والمخطط البلدي للتهيئة، أعقب ذلك صدور قانون التهيئة العمرانية سنة 1987.

²⁵ -Georges Martin, op. cite, p 132

²⁶ - Brahim Taibi, La planification urbaine en Algérie, تاريخ التصفح 2021-12-12 p 12 <https://www.academia.edu>

إن هذه النية الإصلاحية ارتطمت بمجموعة من المعوقات التي أفقدتها الفاعلية المطلوبة وزادت من الهوة التي تفرق بين البحث عن التأسيس لتهيئة عمرانية عقلانية تتخطى المشاكل المطروحة وبين الواقع العمراني غير المطابق لتوجهات التخطيط. ويمكننا أن نلخص تلك المعوقات في النقاط التالية:

*تواصل الذهنية الإدارية المركزية في تسيير الشأن العام العمراني بالرغم من التوجهات الإصلاحية.

*استمرار النظر إلى إشكالية التنمية من منظر عمودي مركزي إداري على حساب الاهتمام بالتنمية المحلية الأفقية على الرغم من اللامركزية التي كان يحملها الخطاب السياسي.

*عدم الاستقرار المؤسسي لوظيفة التهيئة العمرانية إذ كانت تارة تلحق بوزارة التخطيط وأخرى بوزارة الإسكان ما ينعكس على استقرار صنع السياسة العامة العمرانية.

*تقلص الموارد المالية للدولة والناجم عن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية مع منتصف عقدية الثمانينيات من القرن الماضي خصوصا وأن ميزانية الدولة كانت تعتمد بشكل شبه كلي على إيرادات البترول وانعكس هذا على جهود التهيئة العمرانية وتغطية الحاجات العامة من الإسكان والتعليم والصحة والنقل وغيرها.

*زيادة حدة الأزمات التي عرفت الجزائر وخصوصا أزمة السكن التي كانت وراء بداية بروز العشوائيات على أطراف المدن مستفيدة من تقهقر دور الدولة في الالتزام بوظائفها الاجتماعية من جهة والقيام بوظائفها الرقابية التنظيمية من جهة أخرى ما أدى إلى تعميق الفوضى العمرانية.

*عدم استكمال المسارات القانونية بإصدار النصوص التنظيمية والتطبيقية للقوانين وهذا ما سجلناه في قانون التهيئة العمرانية لسنة 1987 الذي حدد أدوات التهيئة على المستوى الجهوي

والوطني لكنه لم يتبع بالنصوص التطبيقية التي تحدد كيفيات اعتماد هذه المخططات.(27)

المطلب الثالث: مرحلة السياسة العمرانية اللامركزية (1990-

2010):

إن أبرز ما يمثل بداية هذه المرحلة هي جملة التحولات السياسية والاقتصادية وبالتالي الاجتماعية التي عرفت الجزائر والتي تؤكد التغير إذ تفتحت الجزائر سياسيا على التعددية والنموذج الديمقراطي بعد صدور دستور 1989، أما على المستوى الاقتصادي وبالنظر إلى شح الموارد المالية وزيادة المديونية الخارجية وخدماتها ولكن أيضا تحت ضغط مؤسسات بروتن وودز بعد اتفاق Stand by فقد توجهت الجزائر إلى تبني اقتصاد السوق وفتح الباب أما الاستثمار الخاص مع ما تبعه من حل المؤسسات العمومية وتسريح العمال وزيادة نسب البطالة والتضخم وتهميش المناطق الداخلية وتدهور مستوى المعيشة وشح الموارد المالية الموجهة للاستثمار،(28) وقد زادت مأسسة الوضع بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1991 ودخول الجزائر في دوامة العنف والإرهاب. كل هذه العوامل وغيرها أسهمت في بروز تحولات اجتماعية لعل أبرزها زيادة الحاجات الاجتماعية من سكن وصحة وتعليم ونقل وغيرها ولكن أهمها زيادة حدة المشاكل الحضرية في المدينة الجزائرية مع ما صاحبه من تغير في الهياكل الاجتماعية. لكن الذي يعنينا أكثر في هذه المرحلة هو أثر تلك التحولات على السياسة العمرانية في الجزائر.

27- عبد العزيز عقاقية، مرجع سابق الذكر، ص38

28- بشير محمد تيجاني، تهيئة التراب الوطني في أبعاده القطرية، مع التركيز على التجربة الجزائرية. (الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، ب.ت) ص48-

إن ظروف التي عرفت الجزائر في عقدية التسعينات أفقدت السياسة العمرانية الأهمية والمكانة التي كان يجب أن تأخذها حتى وإن أبان الخطاب الرسمي عن الحاجة إلى الاهتمام بها، وتلمس جهود هنا وهناك تجسد ذلك على ثلاث مستويات: المستوى التشريعي، المستوى المؤسسي والمستوى الأدوات وهذا على الأقل إذا قارنا هذه المرحلة بالمراحل السابقة:

على المستوى التنظيمي جدد الإطار القانوني المتعلق بالعمران من خلال جملة من النصوص التي أصدرها المشرع الجزائري والتي أبانت عن التوجه الجديد نذكر من بينها على سبيل المثال صدور القانون 25-90 المتضمن التوجيه العقاري والقانون 29-90 المتضمن أدوات التهيئة والتعمير والقانون 90-30 المتضمن قانون أملاك الدولة. وفي إطار سلسلة الإصلاح القانوني للمنظومة التجارية الذي تم بموجب المرسوم التشريعي 08-93 المعدل والمتمم للقانون التجاري الجزائري أصدر المشرع الجزائري المرسوم التشريعي 03-93 المتضمن الترقية العقارية. ولتصحيح الاختلالات المسجلة في الحقل العمراني وخصوصا في مجال البناء صدر القانون 05-18 والذي يحدد قواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها والذي تم تأجيل تطبيقه في كم من مناسبة. وصدر أيضا القانون 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة. لقد أبان صدور هذه النصوص القانونية عن نية المشرع الجزائري إحداث قطيعة مع أساليب تسيير العمران التي سادت قبل تلك الفترة، لكن هل حققت النقلة في مجال السياسة العمرانية؟

أما على المستوى المؤسسي فقد استمر تهميش العمران والتهيئة العمرانية من خلال إلحاق التهيئة العمرانية تارة بالبناء والأخرى بالداخلية أو غيرها من الوزارات بل وألغيت تماما من التشكيل الحكومي في بعض الفترات، وهذا في الحقيقة يتنافى مع

ذلك الاهتمام الذي أولاه المشرع الجزائري خصوصا في التسعينيات من القرن الماضي. وكان يجب انتظار سنة 1994 لتظهر وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية.

ومثلت الأدوات المستوى الثالث إذ نسجل بإيجاب ما جاء به القانون 90-29 المتضمن أدوات التهيئة والتعمير إذ أوجد أداتين علميتين، رغم كل السلبات التي سجلت على ذلك النص القانوني، هما: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخطط شغل الأراضي POS(29) ولمعالجة الأوضاع الراهنة وضع المشرع قواعد عامة تحكم العمران. كما حدد المشرع وبدقة متناهية من خلال هذه الأدوات إستراتيجية تنظيم التعمير من خلال تحديده للرخص الإدارية المرتبطة بالنشاط العمراني والمتمثلة في شهادة التعمير ورخصة الهدم ورخصة البناء ورخصة التجزئة وشهادة المطابقة. لكن سيان بين ما أورده تلك الأدوات وبين تطبيقها على أرض الواقع.

وعلى مستوى الخيار الاستراتيجي أهم ما يميز هذه المرحلة هو الجلسات الاستشارية الوطنية التي نظمتها وزارة التخطيط وتهيئة الإقليم حول الإستراتيجية الجديدة للتهيئة العمرانية سنة 1995 وساهمت فيها السلطات العمومية: الوزارات والجماعات المحلية وخبراء من الجامعات والجمعيات الأهلية وخبراء من القطاع قصد مناقشة وإثراء وثيقة "الجزائر غدا" التي أعدتها الوزارة المختصة وضمنتها الأوضاع العمرانية الراهنة في الجزائر مبرزة الإشكالات والاختلالات التي يعاني منها الحقل العمراني خصوصا ذلك التناقض في النظرة الإستراتيجية بين التعمير والأوعية العقارية (الأرض)، نظرة

29- خصهما المشرع الجزائري بالمواد من 16 إلى 38 من القانون 90-29 المؤرخ في أول ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 52 في 02-12-1990

للتخطيط العمراني بدون تحكم في الأوعية العقارية والذي يمكن استقراءه من قانوني: التوجيه العقاري وأدوات التهيئة والتعمير السالفان الذكر. (30) ورغم تناقض الرؤى بين جناح من يدعو لاعتماد سياسة تدعيم الاستثمار الخاص في القطاع العمراني واعتماد معيار المنفعة الاقتصادية المحققة من وراء ذلك، وبين جناح يدافع عن استمرار تدخل الدولة في هذا الحقل للأهمية التي يكتسبها وارتباطه بسياسة التنمية حتى وإن كان يقول بإسهام القطاع الخاص في هذا الجهد. نتج عن تلك الاستشارات مشروع إستراتيجية وطنية لخمس عشرة عاماً تبدأ السلطات العمومية في تطبيقها بداية من سنة 1997 وتعتمد على جهودية أربع مشاريع عمرانية كبرى في الهضاب العليا تهدف إلى التوجه نحو داخل الجزائر وفك الخناق على الشمال ومدنه الكبرى (الجزائر، البلدية، قسنطينة، عنابة، وهران وغيرها)، بخلق مراكز حضرية متوسطة متكاملة تنموية بمحيط فلاحي رعوي حسب المنطقة وموارد مائية ووحدات تبريد وشبكة مؤسسات صغيرة ومتوسطة خصوصاً في الصناعات الغذائية أو صناعة تقليدية مع ما يصاحب ذلك من هياكل قاعدية مثل الطرق السريعة وسكك حديدية والشبكات المختلفة VRD. لكن هل استفادت الجزائر من هذه الوثيقة لرسم سياسة عمرانية رشيدة؟

إن البرامج المرتبطة بالعمران المشار إليها أعلاه برزت ضخامتها بصورة جلية من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أطلقته السلطات العمومية في سنة 2001 وخصصه له غلاف مالي قدر بـ: 525 مليار دينار (ما يعادل 7 مليار دولار) خصصت منه نسبة 80% لقطاع الأشغال

³⁰ - Amar Azzouzi, Mohamed Lamine Harkat, **La planification urbaine en Algérie ; réformes et blocages**. In ; Droit et Ville n ; 88, 2019 p 182-183

الكبرى والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية (طرق، مطارات، موانئ،..) وكانت من بين أهدافه تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان وتنمية الموارد البشرية وهذا يدخل في لب التنمية العمرانية(31) وكان من بين المشاريع ذات الصلة بالسياسة العمرانية التي أطلقت مشروع الطريق السيار شرق-غرب والذي بدأت الأشغال عليه في 08 سبتمبر 2006 على أن يسلم نهائيا في 2011 وبغض النظر عن الكلفة الباهظة لمشروع سمي بمشروع القرن وسلبات الانجاز وتأخرها الكبير فإنه كان يهدف إلى تنمية العمرانية لشمال الجزائر وتغطية حاجات سكانه على حساب المناطق الداخلية جنوب الهضاب العليا والجنوب الكبير.

المطلب الرابع: مرحلة سياسة الإنفاق العمراني (2010-

2020):

ظهر بشكل جلي في هذه الفترة ذلك الارتباط الوثيق بين الريع البترولي والإنفاق العمومي عموما وعلى الحقل العمراني بصورة خاصة خصوصا قبل 2014، كما استقبل تحول السياسة العمرانية إلى سياسة إسكان في أغلبها ونفهم ذلك بحكم أن السلطات العمومية كانت تحت ضغط الالتزام الاجتماعي للدولة الجزائرية ولكن أيضا لحاجاتها لشراء السلم الاجتماعي.

وفعلا تؤكد الأرقام هذا التوجه إذ خصصت الجزائر في الفترة بين 2010 و2014 ما يقارب 23 مليار دولار لإنجاز 2.2 مليون مسكن في مختلف الصيغ كما سجل مخططا خماسيا للفترة

31- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مجلة كلية السياسة والاقتصاد. العدد 5 يناير 2020. ص 40-41

ما بين 2015-2019 انجاز 1.6 مليون سكن، وسجل 535 ألف في الصيغة السكنية الجديدة "عدل"(32)

حمل الخطاب السياسي خلال هذه المرحلة معالم سياسة عمرانية متوجهة أكثر من أي وقت آخر نحو السكن وذلك مبرر بحكم ازدياد ضغط أزمة السكن وتنامي أشكال الهشاشة العمرانية من خلال تنامي الأحياء العشوائية التي وإن كانت الأزمة الأمنية لعقدية التسعينات من القرن الماضي سببا لها لكن أيضا لأسباب أخرى. وبزت الحاجة أكثر للتهيئة العمرانية لمعالجة مشاكل المدن الكبرى في الجزائر علما أن هذه المدن موجودة في الشمال. وترجمت السياسة العمرانية المتبعة على المستوى التنظيمي والتشريعي بإصدار القانون 10-02 في 29 جوان 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والذي صنف أربع حواضر كبرى هي الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة، حدد فيه التصور المستقبلي في أفق 2030 مع ضرورة خضوع هذا المخطط لتقييم دوري وتحيين كل خمس سنوات ويلزم الفاعلين في الحقل العمراني كالقطاعات الوزارية والجماعات المحلية والمؤسسات الوطنية باحترام ضوابط وقواعد هذا المخطط والعمل بها كقاعدة للمشاريع المخطط لها.(33)

وترجمت أيضا الحاجة إلى تهيئة عمرانية سياسية على المستوى المؤسسي إذ برز الاهتمام السياسي بالعمران والحاجة إلى تهيئة الإقليم من خلال الحقائق الوزارية، فبنتبع الحكومات الإحدى عشر (من حكومة أويحيى الثامنة إلى حكومة جراد الأولى) التي تعاقبت على السلطة في الجزائر في هذه المرحلة نسجل حضور

32- شوقي قاسمي، صباح سليمان، السكن في الجزائر: أزمة تأبى الانقضاء. مجلة العلوم الإنسانية المجلد 01/19 (2019) ص 215

33- آمال حاج جاب الله، الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر (الجزائر دار بلقيس للنشر، 2014) ص 21-22

حقيبة وزارية مكلفة بالتهيئة العمرانية أو تهيئة الإقليم حسب الحالة باستثناء حكومة أويحيى العاشرة (من 15 أوت 2017 إلى 11 مارس 2018) التي اختفت فيها حقيبة تهيئة الإقليم وربط العمران بوزارة السكن. علما أن الحقائق الوزارية المكلفة بتهيئة الإقليم طيلة هذه الفترة كانت مربوطة بالبيئة وهذا شيء يحسب في التنظيم الوزاري، لكن مع حكومة سلال الرابعة (من 14 ماي 2015 إلى 11 جوان 2016) أصبحت الحقيبة الوزارية المكلفة بالتهيئة العمرانية مثقلة بمهام السياحة والصناعات التقليدية أو تابعة لوزارة الداخلية في حكومة تبون (من 25 ماي 2017 إلى 16 أوت 2017). مع العلم أن وزارة السكن كانت حاضرة في كل الحكومات وربط بها العمران والمدينة.

وعلى هذا المستوى المؤسسي نلاحظ على مستوى التركيبة الوزارية لكل تلك الحكومات ذلك الفصل بين التهيئة العمرانية التي كما قلنا كانت تكلف بها حقيبة وزارية وبين السكن والعمران والمدينة التي كانت تكلف بها حقيبة وزارية مستقلة وفي ذلك تشبثت للسلطة وصناعة القرار ويدعو إلى التحفظ على مدى الجدية في ترجمة الخطاب السياسية المهتم بالتهيئة العمرانية إلى الواقع، فحكومة السياسة العمرانية كانت تقتضي الربط بين المجالات الأربع: التهيئة العمرانية والسكن والعمران والمدينة وإدراجهم في حقيبة وزارية واحد لأكثر فاعلية في صناعة سياسة عمرانية متوازنة.

وعلى المستوى العملي انحصرت السياسة العمرانية عند السلطات العمومية في هذه الفترة على إكمال مشاريع البنية التحتية التي أطلقت في البرامج السابقة مثل مشروع الطريق السيار ومشاريع ترومواي في المدن الكبرى الشمالية باستثناء مدينة ورقلة في الجنوب. كما انحصرت التهيئة العمرانية في المرحلة الأولى من هذه الفترة في إعادة تبليط أرصفة الكثير من

البلديات في الجزائر وفتح طرقات خصوصا في الشمال مع الإشارة لذلك الاهتمام التي خصت به كبريات المدن الشمالية (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة) في مجال الفضاءات الخضراء (تهيئة واد الحراش مثلا) والرياضية وفضاءات التسلية بينما اكتفت بإنجاز ملاعب جوارية في المدن والبلديات الداخلية والجنوبية.

المحور الثالث: المخرجات المسكوت عنها في السياسة العمرانية للجزائر

بعد ست عقود من بناء الدولة الوطنية في الجزائر المستقلة وتطبيق سياسات عمرانية متفاوتة التوجه والأهداف والآليات تناولناها بإيجاز في المحور السابق نسجل إشكالات عديدة خلقتها التطبيق وتناقضات بين خطاب سياسي عمراني رسمي يقول بتهيئة الإقليم وتحقيق توازن جهوي وتنمية محلية وبين واقع شمال مكتظ يحظى بالاهتمام بمشاكله الحضرية وداخل وجنوب معزول متروك لنفسه بحكم هشاشة تهيئته، ما يستدعي تقييم تلك السياسات المطبقة وتقويمها بناء على معايير الحوكمة الحديثة. صحيح أننا إذ أخذنا بعين الاعتبار المسار التاريخي فإن السياسات العمرانية تضرجت بالموروث الكولونيالي كما أشارت إليه الباحثة "سعيدوني" لكننا لا نوافقها الرأي عندما تذهب إلى القول على أنه من جهة أخرى تأثرت الجزائر بالتطور العمراني العالمي وجسدت ذلك من خلال أدوات التدخل في المجال العمراني في العالم عموما وفرنسا على وجه الخصوص(34) فالمشاكل الحضرية التي تعيشها المدينة الجزائرية وتباين مستويات التهيئة والتنمية العمرانية بين مناطق الجزائر وضعف الاستشراف الإستراتيجي في التخطيط العمراني وتهيئة الإقليم وفقا لمعايير عقلانية تحوكم تسيير هذا الملف يؤكد عدم أخذ

³⁴ Mounia Saidouni, op. cit. , p 197

الجزائر في صنع سياستها العمرانية وفق أدوات التدخل التي تأخذ بها الدول المتقدمة في العالم.

والقول بهذا لا يعني إنكار الجهود التي بذلتها الدولة الوطنية خصوصا في قطاع السكن والبنى التحتية إلا أنه بالنظر إلى الإمكانيات التي تمتلكها سواء من حيث شساعة الأراضي وإنبساطها خصوصا في الجنوب ومناخها ناهيك عن مواردها الطبيعية وبالنظر إلى الموارد المالية التي أنفقتها الدولة الوطنية من المال العام خصوصا في العشرين سنة الأخيرة، فإن استمرار بل وزيادة المشاكل الحضرية واتساع الهوة بين المناطق في مجال التنمية العمرانية يدعو إلى معالجة السياسات العمرانية المطبقة بنظرة نقدية بالنظر إلى مخرجاتها تساهم في التأسيس لحوكمة تسيير العمران في الجزائر.

ونكتفي في هذا المقام في تناولنا النقدي لسياسات العمرانية في الجزائر بإستعراض جوانب نراها أساسية في صناعة السياسة العمرانية الرشيدة وتؤكد عقم السياسات العامة التي أخذت بها الجزائر في المجال العمراني:

المطلب الأول: تناقض الخطاب السياسي الرسمي والممارسات

العمرانية:

ينعكس تعارض الثقافة السياسية المثالية مع الثقافة السياسية الواقعية السائدة في المجتمع الجزائري على تسيير الشأن العام العمراني، وهذا ما نلمسه في تناقض الخطاب السياسي والممارسات العمرانية. فالخطاب السياسي الرسمي المرتبط بالسياسة العمرانية حمل في كل المراحل دلالات التوازن الجهوي ولا مركزية تسيير التنمية العمرانية المستدامة بجميع جوانبها. إلا أن الواقع ينقل لنا الممارسة الجهوية في الحقل العمراني، فالمجال الجزائري يتميز بفوارق مجالية كبيرة ترجع جذورها إلى ما قبل بناء الدولة الوطنية التي سعت لمعالجتها فكانت مسألة التوازن

الجهوي والعدالة المجالية حاضرة في كل الوثائق الأساسية للدولة وهذا ما أدركه المشاركون في مؤتمر طرابلس 1962 الذين أكدوا على أهمية التوازن الجهوي في بناء الدولة المستقلة، وجاء دستور 1976 في مادته 23 الذي جعل من سياسة التوازن الجهوي خيار أساسي لتنمية منسجمة. وأشار له دستور 2016 ودستور 2020، كما سعى القانون 03/87 الصادر في 27 جانفي 1987 إلى إزالة الأسباب الهيكلية لعدم التوازن الجهوي وعبر صدور القانون 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة عن نفس التوجه لكن الممارسة أكدت توجه السلطة السياسية نحو الإبقاء على المركزية في التسيير مع ما ينجر عنها من مخرجات وممارسات زبونية ومناطقية.(35)

إن توجه السياسة العمرانية في الجزائر كان محتشما منذ بناء الدولة الوطنية ويكاد في بعض المراحل ينحصر على مستوى الخطاب السياسي الحامل لمفاهيم اللامركزية وتنمية الهضاب العليا والجنوب الصحراوي أي التوازن الجهوي بين الشمال والجنوب وتمت رسكلة هذا الخطاب على شكل النصوص القانونية التي لم تترجم إلى تطبيق. إذ يتأكد اللاتوازن بين الشريط الشمالي للجزائر حيث تتوزع المدن الكبرى المستهلكة لأهم الاعتمادات المالية وبين المناطق الداخلية والصحراوية أين تسجل هشاشة الجهد التنموي خصوصا في القطاع العمراني، ناهيك عن مركزية إدارة السياسة العمرانية المحلية من خلال التحكم في الموارد المالية ومركزية صناعة القرار. ويكفي أن نورد في هذا المقام مثال التناقض المسجل في القانون 90-29 المتضمن التهيئة والتعمير والذي صدر في مرحلة الإصلاحات مع بداية تسعينيات

35- فاتح حاجي، الجهوية في الجزائر: الواقع والأفاق. مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 15 العدد 26 السنة 2018 ص 122-123

القرن الماضي والذي يجعل من إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU كأداة إستراتيجية للتخطيط العمراني من مسؤولية رئيس المجلس الشعبي البلدي وفي ذلك تتمين للتمثيل السياسي، لكن هذا المخطط وحسب نص القانون لا يصبح ساريا إلا بعد مصادقة الوالي أو الوزير حسب الحالات(36) وهذا ما يعطي للتمثيل الإداري (السلطات الإدارية) الوصاية على التمثيل السياسي ويتناقض بذلك الخطاب مع الممارسة. كما أن استقراء بعض المؤشرات الإحصائية تدل على عمق هذا التناقض الذي حبس النخب في الجزائر داخل خطاب سياسي مثالي لا يمكنهم تحويله إلى رأس مال عملي. إذ يشير الديوان الوطني للإحصائيات إلى زيادة الكثافة السكانية في الشمال مقارنة بالداخل والجنوب التي انتقلت في الشمال من نسبة 112.33 في 1977 إلى 209.32 وسجلت الهضاب العليا كثافة سكانية مقدرة 12.90 سنة 1977 لتنتقل إلى 30.76 في 2008 بينما سجل الجنوب الكبير نسبة 0.65 سنة 1977 لتنتقل إلى 1.64 سنة 2008.(37) ويشير تقرير الديوان إلى نمو نسبة سكان المدن من 31.43% سنة 1966 إلى 65.94% سنة 2008 ويسجل ارتفاع كثافة السكان في الشريط الساحلي من 197.8 سنة 1987 إلى 274 في 2008 وفي التل الجزائري من 47.06 سنة 1987 إلى 70.60 سنة 2008 وفي الهضاب العليا الداخلية سجلت كثافة سكانية 70.1 سنة 1987 لتنتقل إلى 101.2 سنة 2008 بينما سجل الجنوب الكبير نسبة 0.96 سنة 1987 لترتفع إلى 1.8 سنة 2008 (38) وقارن بين ارتفاع الكثافة السكانية بين الشمال والجنوب. ولنقابل

36- المادة 24 و 27 من القانون 90-29، مرجع سابق الذكر.

37 - Office nationale des statistiques, Armature Urbaine, Recensement général de la population et de l'habitat 2008. Alger, Collections statistiques N.163/2011 série S. statistiques sociales. p 15

38 Idem, p 11

انعدام التوازن في الكثافة السكانية بين الشمال والجنوب ولنترجم الارتفاع المسجل في الشمال إلى حاجات عامة من سكن وصحة وتعليم وأمن ومرافق يقع على عاتق الدولة تغطيتها وسنقدم حجم الإنفاق العام بين الشمال والجنوب خصوصا في التنمية العمرانية. علما أن الدولة الوطنية مكبلة بطابعها الاجتماعي الذي حملته كل موانعها ودساتيرها إلى غاية اليوم وأكده خطابها السياسي على أنها دولة اجتماعية إلى أن يرث الله الأرض وما عليها وعليه هي ملزمة بالتكفل بالحاجات العامة للمواطنين الذين يتمركز أغلبهم في الشمال وهذا يعني الإنفاق السخي على الشمال مقابل الشح في المناطق الداخلية والجنوبية وهذا يتعارض وخطاب العدالة الجهوية والتوازن المجالي.

إن الضغط الاجتماعي واستجابة لمدخلات النظام السياسي دفع السلطات العمومية صاحبة هذا الخطاب السياسي إلى تبني سياسة عمرانية معارضة له لذلك نسجل توسع المدن الشمالية بطريقة غير منسجمة يظهر فيها النسيج الماقبل كلونيالي والنسيج العمراني الكولونيالي مع البرامج الإسكانية التي سطرته السلطات مع البناء الذاتي حول النسيج العمراني إلى نسيج هجين مجزأ عمرانيا وزاد ذلك بعد سنة 2000 إذ بدأت مرحلة انتقالية للتحول العمراني نتاج التقاء السياسات العامة والتعمير العشوائي(39) وقد ضاعف هذا من المشاكل الحضرية التي تعيشها المدينة الجزائرية في الشمال، فتوسع المدن بنسجها العمراني الهجين وزيادة حجمها العمراني وإسهام السلطات العمومية ببرامج الإسكان الموجهة لها رغم خطابها السياسي عمق من حالة اللاتوازن بين الشمال والجنوب وبين المدينة والريف وزاد من حالة القنوط والإحباط التي يستشعرها سكان

Said Belguidoum, Transitions urbaine et nouvelles urbanités ; La ville Algérienne dans tous ses états, Revue Moyen-Orient, 40, p 63

المناطق الداخلية والجنوبية والأرياف على حد سواء. إذ أن التوازن والحكمة العمرانية في صنع السياسة العامة كانت تقتضي التوجه إلى الداخل والجنوب وتعميرهما وإنشاء المدن الصغيرة التي يسهل التحكم في مشاكلها الحضرية. وهذا في الحقيقة ما ورد في القانون 02-08 الصادر في 08 ماي 2002 والمتضمن شروط إنشاء المدن الجديدة وهيئتها إذ أشارت مادته 4 صراحة إلى أنه لا يمكن إنشاء مدن جديدة إلا في الهضاب والجنوب.(40)

وتظهر متلازمة تناقض الخطاب والممارسة أكثر في صورة كل من المدينة والريف في الخطاب السياسي وأهمية نظرة مختلف النخب الحاكمة للمدينة وللهجرة الريفية ومدى ترجمة ذلك في الممارسة من خلال البرامج والسياسات المطبقة خصوصا في التنمية العمرانية ما يمكن من تناول التطور العمراني في الجزائر ليس كنظام وإنما كنموذج شكل بفعل العوامل ولكن أيضا بفعل نظرة النخب الحاكمة. استعمل "ج. لوكا" Jean Luca النظام الايديولوجي كبراديجم بداية لتحليل صورة المدينة ومحاولة إقامة شبكة قراءة ليس للنظام الاجتماعي فيها وإنما كمعادلة سياسية.

لقد تورطت النخب الحاكمة في الجزائر في إلزام الدولة الوطنية بالجانب الاجتماعي فكان خطابها السياسية في المراحل الأولى لبنائها موجها للريف بحكم أنه حامل مشعل الثورة ومغذي شعلتها وبرز ذلك في وثائق الثورة: صومام وطرابلس الموجه خطابها في الترتيب الاجتماعي أولا للفلاحين ثم العمال، شباب، مثقفين، مهن حرة فنساء لكن مع السياسة الاقتصادية المتبعة في السبعينات من القرن الماضي والقائمة على التصنيع بدأ يبرز

40- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 34 بتاريخ 2002-05-14

توجه الخطاب في الميثاق الوطني نحو العمال أولاً ثم الفلاحين والشباب.(41) وتحولت المدينة في الجزائر والتي حسب منظري السياسات العمرانية(42) من مركز تجميع الأنشطة للدوائر المحيطة بها إلى مركز للأنشطة في حد ذاتها وبرز تناقض الخطاب السياسي بين توليفة صعبت الحد من الهجرة الريفية والاهتمام بالمدينة بالنظر إلى حاجاتها العامة المتزايدة وكونها بؤرة الخيار التنموي: التصنيع مع ما يتبع ذلك من حركات عمالية نقابية ذات التوجهات اليسارية في عمومها.

وزاد بروز المدينة على حساب الأرياف في الخطاب السياسي للنخب الحاكمة مع الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر في عقدية التسعينات من القرن الماضي والتي زادت من حدة الهجرة الريفية وعمقت مشاكل المدينة التي تحولت مع أكتوبر 1988 إلى بؤرة للحركات الاجتماعية الاحتجاجية (تحركات الشارع)(43) ولبعض النشاط الحزبي التعددي. وفي بحث النخب الحاكمة عن الشرعية زاد اهتمام خطابهم السياسي بالمدينة والمشاكل والأزمات التي تعيشها وبالتالي توجيه جزء هام من الموارد المالية في الإنفاق الحكومي نحوها على حساب الجزء الأكبر من الأقاليم، الجزء الذي يمثلها الداخل والجنوب الجزائري وفي هذا النوع من الممارسات تناقض صارخ للخطاب. تناقض حول دور المدينة في التنمية الاقتصادية من

⁴¹ Jean Luca, Ville et système politique, L'image de la ville dans le discours politique algérien. In Système urbain et développement au Maghreb, Alger, OPU, 1983, p 292

42- راجع في هذا المجال المقاربات النظرية للسياسة العمرانية مثل: النظرية التعددية-نظرية النخبة-نظرية النظام. للمزيد يمكن الرجوع إلى: David Judge, Gerry Stoker and Harold Wolman, Theories of urban politics, American political review, Vol 90/2 June 1996

43- بومدين عربي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول. مجلة سياسات عربية العدد 25 مارس 2017. ص 35

أولوية المساهمة في التنمية الوطنية إلى أولوية التنمية الحضرية. ولنستحضر صورة كاركاتورية بسيطة تؤكد خطأ التوجه للسياسة العمرانية المطبقة فجّل المدن الكبرى في الجزائر والتي تحظى بالاهتمام الأوفر للسلطات العمومية (وهذا طبيعي بحكم حجمها ومشاكلها وكثافتها السكانية) موجودة في الشريط الشمالي من الجزائر وهذا يتعارض والبيانات العمرانية الحضرية لدول العالم الأخرى المتقدمة حيث تتوزع في أغليبتها المدن الكبرى بين جهاتها الأربعة: الشمال والجنوب والشرق والغرب.

إن ضعف الرؤية والتخطيط الإستراتيجي للتعمير في الجزائر يراكم المشاكل الحضرية بمختلف أنواعها وتصنيفاتها سواء في الحاجات العامة كالسكن والصحة والتعليم والنقل أو الاجتماعية كزيادة انتشار الآفات الاجتماعية وتنامي التهميش، لكن الأهم أن تناقض الخطاب والممارسة خلق مظاهر مثل تريبف المدينة الجزائرية، فحواضرنا الكبرى لا زالت تحمل بعض مظاهر الريف ولا زالت تنام مع غروب الشمس إذ تتوقف الأنشطة فيها (النقل، التجارة، الخدمات).

المطلب الثاني: السياسة العمرانية وسياسة التشغيل في

الجزائر:

لقد بات واضحا لدينا من خلال الإطار المفاهيمي لهذه الدراسة أن السياسة العمرانية تجمل أنشطة عدة تبدأ بتهيئة الإقليم وتقديم الإسكان وخدمات الصحة والتعليم والتكوين والنقل والترفيه وتسهيل الأنشطة التجارية والحرفية والحرّة وتقديم الخدمات الأخرى وذلك يتطلب بناء السكن وشق الطريق ومد شبكة السكة الحديدية وإنشاء المطار والميناء وبناء المدارس والمعاهد والمستشفيات وتوفير النقل العمومي بين الجهات والنقل الحضري بين المدن وغيرها من التزامات تقع على عاتق السلطات العمومية. وكل هذه الأنشطة التي تزداد بإزدياد

الحاجات العامة تتطلب موارد مالية وموارد بشرية وهذه الأخيرة تعبير عن ديناميكية سوق الشغل.

كان التخطيط الإستراتيجي لسياسة عمرانية رشيدة تحقق التنمية المستدامة يفرض على الجزائر التوجه نحو الداخل إذ ينتقل الجهد التنموي من الشمال نحو الداخل والجنوب خصوصا وأن السلطات العمومية في الجزائر دائما ما رددت أن أفريقيا تمثل عمقها الاستراتيجي وعليها تكثيف شراكاتها السياسية والاقتصادية والتجارية مع دولها. لكن في ظل متلازمة تناقض الخطاب مع الممارسة توجهت جل الجهود التنموية من خلال المخططات المطبقة نحو الشمال على حساب الجنوب وتظهر ذلك بصورة جليا في مجال التشغيل، فمركزة المؤسسات الحكومية في العاصمة وتمثيليتها الجهوية في المدن الكبرى وتمركز الهيئات الوطنية والمرافق والمديريات العامة والمراسد والبنوك والمؤسسات المالية وحتى مقرات الأحزاب في المدن الشمالية بهت من وجود جل أقاليم الجزائر. وفرص الحصول على عمل في المدن الكبرى الشمالية أكبر منه في المدن الداخلية والجنوبية بالنظر إلى تمركز النشاط الصناعي والخدمات الحكومية والنشاط التجاري فيها وحتى السياحي، ويكفي في هذا المقام أن نستشهد بالإحصائيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2011 إذ تشير مؤشراتها إلى استئثار المنطقة التالية على 59% من أنشطة التعليم والإدارة العمومية والصحة بينما تستحوذ منطقة السهول الشمالية على 29% من أنشطة التعليم و27% من الإدارة الحكومية و30% من الصحة وتكتفي المناطق الجنوبية التي تمثل القسم الأكبر من مساحة الجزائر ب: 12% من التعليم و14% من الإدارة الحكومية و11% من

الصحة.(44) وعند هذا الحد لسنا في حاجة إلى التأكيد على تضخم قطاع الوظيف العمومي في الشمال بالمقارنة مع الجنوب إذ أضفنا إليه تركز الصناعات في الشمال إلى درجة أن مؤسسة تصنيع بطاطا شيبس لمالكها من مدينة الوادي والمعروفة بعلامة "مهبول" موجودة في المنطقة الصناعية للروبية بالجزائر العاصمة علما أن مادتها الأولية وفيرة في ولاية الوادي، وأن مصانع تكرير البترول متواجدة بالشمال والأمثلة غيرها كثيرة حتى أن المديرية العامة لسونطراك موجودة في الجزائر ونريد أن نشجع السياحة الأجنبية للجنوب والسلطات العمومية لم تتمكن حتى من تطوير سياحة الأعمال. أضف إلى ذلك فرص العمل التي وفرتها السلطات العمومية في الشمال من خلال المشاريع الكبرى مثل الطريق السيار شرق-غرب والمدن الجديدة وآلاف المساكن وعشرات المباني والمقرات والمطارات والموانئ والملاعب والمرافق الرياضية والترفيهية وحتى المعارض التي برمجت في العشرين سنة الأخيرة.

إن هذه المؤشرات تعطينا شبكة قراءة لسياسة التشغيل في الجزائر التي لا تحقق العدالة الاجتماعية بين أبناء الوطن حتى وإن كانت شعار الخطاب السياسي للسلطات العمومية. فالمؤشرات تشير إلى أن فرص العمل تتوفر أكثر في الشمال مع أن الجنوب هو الذي يمثل مصدرا للخيرات والموارد ليس فقط في قطاع المحروقات والتعدين بل والقطاع الفلاحي والسياحة بكل أشكالها.

إن هذه السياسة أدت إلى نتائج عكسية تبرز المدينة الجزائرية على حقيقتها وتظهر صورتها في المخيال الجماعي، ويتضح ذلك على مستويين: مستوى أول مثله تعمق المشاكل الحضرية للمدينة الجزائرية في الشمال بحكم تحولها إلى عنصر

⁴⁴- ONS, Premier recensement économique 2011, N*186, p 110

جذب يدعم تمركز السكان ويغذي الهجرة من المناطق الداخلية والجنوبية إلى المناطق الشمالية بل أن التنقل للعيش في مدينة شمالية كبيرة أصبح وسيلة وفي نفس الوقت دليل على الارتقاء الاجتماعي خصوصا وأن هذه المدن توفر الكثير من أسباب الراحة والترفيه بالمقارنة مع مدن الداخل والجنوب، وهذا يزيد من تضخم مدنها وتضخم مشاكلها بدءا ببروز العشوائيات إلى الانحراف والأمن. وعلى مستوى ثاني مرتبط بالتنمية العمرانية المحلية فمخرجات السياسة العمرانية الرشيدة وإن كان يخطط لها وتصنع قراراتها العامة على المستوى المركزي عبر آلية مخطط وطني استشرافي لتهيئة الإقليم فإن تنفيذها الذي يكون على المستوى المحلي بما يتناسب والخصوصيات الطبيعية والإمكانات الاقتصادية والسمات الاجتماعية والثقافية السائدة فيها، أي تنصهر جهود فواعل عدة في بوتقة صناعة سياسة عمرانية محلية وعلى رأسها السلطات المحلية. وهذا ما لم يتحقق في الجزائر إذ أنه وحتى مع علو كعب التمثيل الإداري (الوالي) على التمثيل السياسي (المنتخبين) فإن متوسط استقرار الوالي الذي سيقدر في الشأن العام المحلي بحكم سلطاته على ولايته أكثر من سنتين وهي في نظر الدارسين مدة غير كافية لتأسيس لسياسة محلية خصوصا وأن هذا المسؤول يفتقر منذ تعيينه إلى عامل مهم في تسيير الشأن العام وهو معرفة المجال الجغرافي وإمكانات المنطقة مما ينقص كثيرا من فاعلية حركته.

المطلب الثالث: مخرجات السياسة العمرانية على التنوع

السوسيولوجي الحضري والوحدة الوطنية:

إن المتعقب لتطور السياسة العمرانية يسجل ذلك التذبذب في التوجهات بين العقدية والأخرى، تذبذب هز عامل ثقة المواطنين في الدولة ومؤسساتها بالنظر إلى حجم المشاكل التي تعيشها الحواضر الشمالية وهذا رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها

الدولة الوطنية والتي لا يمكن أن يستهان بها أو يقلل من شأنها، ولكن ذلك لم يقضي على الأزمات والمشاكل الحضرية من السكن واكتظاظ المؤسسات التربوية أو بعدها ومشاكل النقل والاختناق المروري والخدمات الصحية الرديئة... إن هذا الجو خلق حالة من القنوط لدى المواطن الجزائري عبرت عنه الحركات الاحتجاجية الكثيرة التي عرفها الشارع الجزائري مع تفاوت في الدرجة بين الشمال والجنوب وأدت هذه الحالة إلى زيادة التثبّت بالانتماء للإقليم والجهة والمدينة والدوار أكثر من الانتماء إلى الوطن.

وأزمة السكن تعطي صورة جلية لذلك إذ أن مواطن الجزائر العاصمة يريد أن يحصل على سكن في العاصمة ومواطن وهران يريد أن يحصل على سكن في وهران وهكذا بالنسبة لسكان المدن الشمالية، أضف إلى ذلك الرغبة التي يبديها الكثير من سكان المناطق الداخلية والجنوبية في الاستقرار بالمدن الكبرى الشمالية لما توفره من أسباب كسب ورفاه نسبي ورمزيتها في الارتقاء الاجتماعي. وهذا يشكل آلية تفسير لدوام أزمة السكن رغم كل الجهود التي بذلتها وما زالت تبذلها الدولة الوطنية في المجال لكن الطين يزداد بلة بتناقص العقار في الشمال والحاجة إلى المزيد والمزيد من الهياكل القاعدية خصوصا في قطاع الإشغال العمومية في هذه المدن الكبرى مع ما يصاحب ذلك من استنزاف لموارد الدولة المالية في الشمال بحكم مشاكله الحضرية، بينما تبقى أقاليم واسعة من داخل وجنوب الجزائر لا تحظى إلا باهتمام ثانوي ومناسباتي وهذا صاحبه قنوط لقاطنة تلك المنطقة وقد يتحول إلى إحساس بالظلم الاجتماعي. مع أن هذه المناطق هي التي تشكل الحل.

إن داخل الجزائر وجنوبها يتمتع بإمكانيات هائلة سواء من حيث الموارد الطبيعية أو شساعة الأراضي ونسبية صعوبة

تضاريسها بالمقارنة مع الشمال كان يفترض توجه السياسة العامة العمرانية منذ وقت نحو الداخل للأسباب التي ذكرناها ولكن أيضا حاجة مخرجات السياسة الخارجية الجزائرية إلى العمق الأفريقي. إن التخطيط الاستراتيجي العمراني كان يقتضي من السلطات العمومية تبني سياسة عمرانية متوجهة نحو تعمير داخل الجزائر وجنوبها لما تتيحه تلك المناطق من إمكانيات اقتصادية وزراعية تقدم فرص الشغل للجزائريين. وذلك بالتخطيط لإنشاء مراكز عمرانية متوسطة الحجم وحديثة تدفع الجزائريين إلى التنقل إليها بحثا عن السكن والعمل وبالتالي الاستقرار في المنطقة. وكان ذلك سيسهل كثيرا اختلاط الجزائريين فيما بينهم وانصهارهم الاجتماعي وتعودهم على التنقل ما كان سيزيد من تماسك الوحدة الوطنية بدل المناطقية التي تطفو إلى الساحة بين الحين والآخر وتكون سببا في الاحتقان الاجتماعي.

المطلب الرابع: البعد الأمني للسياسة العمرانية:

تحتاج متلازمة الأمن والتعمير إلى دراسة مستقلة لكننا نكتفي في هذا المقام إلى الإشارة إلى أن الأمن الوطني أصبح يشكل هاجس كل الدول بالنظر إلى التهديدات التماثلية واللاتماثلية التي يعرفها العالم انطلاقا من الإرهاب ومرورا بالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والجريمة السبريانية. ويعرف بأنه تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.(45) ويلعب المعامل الجيوسياسي دور فاعل إذ يؤكد أهمية الجغرافيا كمتغير أساسي في المعادلة الأمنية لأي دولة. والجزائر ليست بمنى عن هذه التهديدات خصوصا إذ أخذنا بعين الاعتبار مكونها الحيو سياسي والأوضاع التي تعرفها الدول في

45- الكيالي (محررا) وآخرون، موسوعة السياسة. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1990) ص 331

جوارها الجنوبي (مالي ونيجر) أو الجنوب شرقي (ليبيا) أو الغربي (المغرب).

إن الإدراك السياسي لطبيعة التهديدات الوطنية وعبر الوطنية التي تعرفها الجزائر كان يقتضي توجه ذو مستويين منذ زمن، مستوى أول يركز فيه على تعمير داخل الجزائر وجنوبها الكبير لأن الأمن ليست قضية دولاتية وحسب بل أصبح مؤكدا أن الأمن الوطني نتاج تضافر جهود الكثير من الفاعلين. فشاعة الأقاليم الداخلية والجنوبية في الجزائر وطول حدودها مع دول تعرف قلاقل أمنية تصعب من مهمة السلطات الأمنية والجيش الشعبي الوطني في التدقيق في مراقباتها. ولو تحقق ذلك التوجه نحو الداخل بالعمل توظيفا لإمكانيات المنطقة على زرع حواضر متوسطة الحجم ونشرها على الخريطة الجزائرية للعبت دور الفاعل في الحفاظ على الأمن ولأسهمت السياسة العمرانية في تدعيم السياسة الأمنية ونكون أمام متلازمة الأمن/العمران والتنمية.(46) فهل التقسيم الإداري الجديد (58 ولاية) سيشكل قاعدة الحل؟ علما أن الشواهد التاريخية القديمة أو الحديثة منها تشير إلى أن المدن أسست صحيح لأسباب اقتصادية ولكن أيضا لأسباب مرتبطة بعامل الأمن الذي توفره لساكنتها من جهة ولكن أيضا للمحيط الذي يفصلها عن المدينة أو القرية القريبة منها وتنشأ بذلك سلسلة أمان تكون الفاعل الجزئي في تحقيق الأمن القطري.

أما المستوى الثاني الذي تفرضه الحكامة العمرانية فهو يمثل في حقيقة الأمر حسب خبراء التخطيط الاستراتيجي العمراني خيار محوري تعمل من خلاله السلطات العمومية على

46- أنظر في هذا الصدد: لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-المبادئ-التحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015) ص 17-18

وضع خطة متوسطة المدى تنقل بموجبها العاصمة السياسية للبلاد من ولاية الجزائر نحو الداخل بحث تتوسط التراب الجزائري ورغم تكاليف مثل هذه الخطة إلا أن نتائجها على الأقل على الصعيد الأمني مؤكدة هذا ناهيك عن أثارها على التنوع السوسولوجي وزيادة تماسك الوحدة الوطنية وأثرها غير المباشر في تنشيط السياحة الصحراوية ناهيك عن تحقيقها للعدالة الاجتماعية بين الجزائريين. إنها خطوة ستكون بداية ليس لإفراغ الشريط الشمالي من ساكنيها بقدر ما ستحد من غزو العمارة والإسمنت لما تبقى من الأراضي الزراعية في هذه المنطقة. إن خيار الدولة العثمانية في الجزائر وخيار الاستعمار الفرنسي في إختيار مركز القرار ليس ولا يجب أن يكون قدرا محتوما على الدولة الجزائرية.

خاتمة:

بات مؤكدا أن السلطات العمومية كانت حبيسة في صناعة سياستها العامة العمرانية جلادين الأول هي الإستراتيجية العمرانية الكولونيالية التي شاءت واكتفت بتعمير الشمال الجزائري فقط بما يخدم مصالحها والثاني الطبيعة الاجتماعية للدولة الجزائرية والتي أسست لها موانئ الثورة وأكدتها كل الدساتير الجزائرية ما يلزمها على الأخذ على عاتقها حاجات المواطنين من سكن وتعليم وصحة وتكوين ونقل وترفيه وغيرها. لذلك كانت الخيارات العمرانية التي أخذت بها تستجيب إما لمنطق اقتصادي مثل عقدي السبعينيات من القرن الماضي أو لمنطق الدولة الاجتماعي الذي جعلها من السياسة العمرانية سياسة إسكان بفعل أزمة السكن. لكن القول بهذا لا ينفي الجهود التي بذلتها الدولة الوطنية في الحقل العمراني والذي ترجم إلى برامج هامة في قطاع السكن والأشغال العمومية والهياكل القاعدية وغيرها.

لقد أفرزت هذه السياسة مخرجات خففت ضغط المشاكل الحضرية التي يعيشها المواطن الجزائري في الفترة الأخيرة بالمقارنة مع العقود السابقة لكنها أيضا تركت آثار سلبية على مخرجات مسكوت عنها فتناقض الخطاب الرسمي مع الممارسة عمق من جو الشك والريبة عند الجزائري اتجاه السلطات العمومية. كما أن الخيار المنهجي التنموي المتسم بشبكية رسم سياسة تهيئة الإقليم حيث نسجل مركزية التصور ولا مركزية التنفيذ ترك بصماته على الحقل العمراني، ففي المجال الصناعي أحدث في الشمال آلة إنتاجية تتمحور حول صناعة المحروقات. وفي المجال الزراعي التهم التعمير في الجزائر أخصب الأراضي الزراعية في الشمال والتي كانت تمثل في فترات مضت مخزن الجزائر على الأقل في إنتاج الحبوب والكروم (رغم الحماية القانونية المعطاة لها) للتأسيس لمجمعات حضرية تفتقر في الكثير من الأحيان للتهيئة، ما حول المدن الجزائرية إلى محتشدات ومعسكرات حضرية تنام مع حلول الظلام وتحرم الاقتصاد من ساعات أنشطة اقتصادية وتجارية واجتماعية هامة. وهذا يتنافى والحوكمة العمرانية المؤسسة على خيار التنمية المستدامة أو على الأقل الإدارة العمرانية الإستراتيجية.

كما أسهمت السياسة العمرانية المتبعة في تعميق أزمة التشغيل داخل وجنوب الجزائر وهذا ما شكل وممكن أن يشكل عامل تأجيج للحركات الاجتماعية في هذه المناطق ويطور القناعة بذلك الخطاب المنتشر فيها والقائل باستعمال السلطات العمومية لخيرات الجنوب لتطوير الشمال والاهتمام به ويصدر للاستهلاك العام خطاب التوازن الجهوي. كما تبين لنا أن السياسة العمرانية المطبقة أهملت البعد الأمني للنشاط العمراني المتلازم مع التنوع السوسيوإلجي للحواضر ودوره في تماسك الوحدة الوطنية.

حان الوقت حتى تتدارك السلطات العمومية هذه الجوانب المسكوت عليها وتأخذها بعين الاعتبار في رسم سياستها العمرانية وتنفيذها بعد مسح استراتيجي لإمكانيات أقاليمها وتحليل معطياتها بالصورة التي تحقق بها فعليا التوازن الجهوي في مستواه العمودي (شمال-جنوب) ويتطابق من خلالها الخطاب السياسي الرسمي مع عمران الأقاليم الجزائرية وتحول المدينة فيها إلى ديناميكية جديدة تجعلها مركز تجاري لإنتاج المناطق المحيطة بها ومركز ماليا للاستثمار في هذه الأخيرة.

المراجع:

- الكتب:

- 1- أبو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج 4 دار صادر، بيروت، ب.ت.
- 2- ارنست آر الكسندر، المداخل إلى التخطيط، مدخل إلى نظريات التخطيط المتداولة، آراء ونتائج. ترجمة: فيصل عبد العزيز المبارك، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، 2001.
- 3- أندرسون جيمس، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 4- الفهداوي فهمي خليفة، السياسة العامة، منظور في البيئة والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، والطباعة، 2001.
- 5- الكيالي (محررا) وآخرون، موسوعة السياسة، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

- 6- لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية، المحددات- الميادين-التحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
- 7- الوكيل شفق، التخطيط العمراني - المبادئ، الأسس، التطبيقات- ج1. ECOPA، 2006.
- 8- تيجاني بشير محمد، تهيئة التراب الوطني في أبعاده القطرية، مع التركيز على التجربة الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 9- حاج جاب الله أمال، الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، دار بلقيس للنشر، 2014 الجزائر.
- 10- رحمانى شريف، الجزائر غدا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 11- شوقي عبد المنعم، مجتمع المدينة، ط7، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
- 12- عياضرة ثائر مطلق محمد، التخطيط الإقليمي، دراسة نظرية وتطبيقية، ط1، دار حامد، عمان، 2009.
- 13- ناصف سعيد، علم الاجتماع الحضري. المفاهيم-القضايا- المشكلات، الأفق المشرقة ناشرون، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- المقالات:
- 14- بن حسين سليمة، الحوكمة... دراسة في المفهوم. مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 10، جانفي 2015
- 15- بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، يناير 2020.
- 16- فائق جمعة المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، ورقة قدمت في

- أشغال المؤتمر الإقليمي "المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، يناير، 2008، عمان.
- 17- حاجي فاتح، الجهوية في الجزائر: الواقع والأفاق، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد، 26 المجلد 15، 2018.
- 18- عربي بومدين، الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول، مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2017.
- 19- زريبي النذير (وآخرون)، التهيئة العمرانية بين التخطيط والواقع، بريد المعرفة العلمية والتقنية، 2001، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 20- قاسمي شوقي، صباح سليمان، السكن في الجزائر: أزمة تأبى الانقضاء، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 01/19، 2019، 2019.
- 21- خرفي، بلال، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية "دراسة حالة الجزائر"، عمل مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2011-2012.
- 22- عقاقبة عبد العزيز، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر، عمل مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الموسم الجامعي 2009-2010.
- المطبوعات الجامعية:
- 23- خداوي محمد، سياسات سياسات التنمية في المغرب العربي، الجزء الأول، الإطار المفاهيمي للتنمية. مطبوعة موجه لطلبة ماستر علوم سياسية تخصص دراسات مغربية (غير منشورة)، الموسم الجامعي 2016-2017.
- النصوص القانونية:

طبيعة النص القانوني: أمر ، قانون، مرسوم، تحديد رقم القانون، مضمون القانون، رقم الجريدة الرسمية، تاريخ صدورها، السنة، البلد.

24- القانون 90-29 المؤرخ في أول ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 52، 02-12-1990، 1990، الجزائر.
25- القانون 02-08 الصادر في 08 ماي 2002 والمتضمن شروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 34، 14-05-2002، 2002 ، الجزائر.

- ouvrages:

26-Dahmani mohamed, Planification et aménagement du territoire : quelques éléments théoriques et pratiques, Alger, OPU, 1984

27-Georges Mutin, La politique urbaine algérienne, In ; Politiques urbaine dans le monde arabe, France, Maison de l'orient et de la Méditerranée Jean Pouilleux, 1985

28-Jean Luca, Ville et système politique, L'image de la ville dans le discours politique algérien. In Système urbain et développement au Maghreb, Alger, OPU, 1983

29-Saidouni Mounia, élément d'introduction à l'urbanisme, Histoire, Méthode, Règlement. Alger, éditions Casbah, 2001,

-Périodiques:

30-Amar Azzouzi, Mohamed Lamine Harkat, La planification urbaine en Algérie ; réformes et blocages. In ; Droit et Ville n ; 88, 2019

31-David Judge, Gerry Stoker and Harold Wolman, Theories of urban politics, American political review, Vol 90/2 June 1996

32-Gilles Pinson, Le chantier de recherche de la gouvernance urbaine et la question de la production des savoirs dans et

pour l'action Research on urban governance and knowledge production in and for action, lien social et politiques, Société des savoirs, gouvernance et démocratie, N: 50, automne 2003
33-Said Belguidoum, Transitions urbaine et nouvelles urbanités ; La ville Algérienne dans tous ses états, Revue Moyen-Orient, 40,

-Rapport ;

34-ONS, Premier recensement économique 2011, N*186
35-Office nationale des statistiques, Armature Urbaine, Recensement général de la population et de l'habitat 2008. Alger, Collections statistiques N.163/2011 série S. statistiques sociales.

-Sites Internet:

36-Brahim Taibi, La planification urbaine en Algérie, <https://www.academia.edu>. تاريخ التصفح 2021-12-12